حدود الحرية والمسؤولية المهنية للصحافة الليبية في نشر قضايا الجريمة واتجاهات القانونيين نحوها

- دراسة تحليلية ميدانية- ❖

د. نوال محمد علي المهدي الشريف

كلية الفنون والإعلام/ جامعة الزيتونة ليبيا

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية وتكونت من شقين الأول تحليلي والثاني ميداني.

إشكالية الدراسة:

نظراً لتزايد الاهتمام في التعرف على مفهوم وحدود الحرية والمسئولية المهنية في صناعة الصحافة اليوم ،وفي إطار التوازن بينهما في الممارسة الصحفية لنشر قضايا الجريمة تبرز الحاجة الماسة إلى التعرف على الأسلوب الذي يمكن باستخدامه ضمان هذه الحرية وتحقيق و تحديد المسئولية المهنية المطلوبة؛ ما سبق يقودنا إلى أن الضوابط القانونية والأخلاقية والمسئولية المهنية هي التي يمكن أن تحمي الحرية في مهنة الصحافة من أن تتحول إلى اعتداءات على حريات وحقوق الآخرين وحماية حياتهم الخاصة من القذف وتشويه السمعة ؛وهو ما يطلق عليه الصحافة المسئولة التي تمارس دورها في نطاق القانون وأخلاقيات ومسئوليات المهنة، وأن هذا الدور الأساسي لها يستوجب تمتعها بالحرية، حتى تستطيع تأدية رسالتها، وهذا يعني، أن حرية الصحافة لا تعنى أنها غير مسئولة فيما تنشره، فالحرية والمسؤولية إذاً عنصران لا يفترقان فالحرية تستوجب بالضرورة إقامة المسؤولية حالة تجاوز حدود معينة خصوصاً إذا ما نتج عنها أضرار بالأفراد وبالنظام العام . ومن خلال متابعة الباحثة لقضايا الجريمة المنشورة في الصحف الليبية وجدت بأنها تحظى باهتمام كبير إلى حد ما مما يستوجب إخضاعها للدراسة ،بناء عليه عمدت الباحثة إلى بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:ما مستوى وطبيعة وحدود الحرية و المسئولية المهنية في نشر قضايا الجريمة في عينة من الصحف الليبية ذات العلاقة بالشأن الأمني والقانوني؟

أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة وحسب علم الباحثة من بين أولى الدراسات التي تتناول أخلاقيات ومسئوليات مهنة الصحافة وخصوصاً فيما يتعلق بنشر قضايا الجريمة في حدود الحرية والمسئولية المهنية ودرجة الارتباط بينهما لدى كل من القائم بالاتصال ووجهة نظر القانونيين في ليبيا نحوها في ظل عدة

نظريات منها:نظرية المسئولية الاجتماعية ونظرية حارس البوابة ونظرية تحليل الأطر الإعلامية وبعض المداخل والأطر والنماذج النظرية الأخرى.

تساؤلات الدراسة وتركزت حول الآتي:ما حجم الاهتمام الذي أولته الصحافة الليبية للمادة الصحفية المتعلقة بقضايا الجريمة المنشورة بها؟ و ما اتجاه المادة الصحفية المنشورة بصحف الدراسة المتعلقة بقضايا الجريمة؟وما هي نوعية المضامين المنشورة عن قضايا الجريمة في صحف الدراسة؟وهل قضايا الجريمة المنشورة في صحف الدراسة تفتقد للمصداقية وتشوه المجتمع؟ وما تقييم القائم بالاتصال في الصحف الليبية موضع الدراسة لحالة الحريات الصحفية في ليبيا؟ وما مدى التزام القائم بالاتصال بالضوابط القانونية والأخلاقية والمهنية التي تحكم عملية نشر قضايا الجريمة وما مدى كفايتها وما مدى معرفته بها؟ وما مفهوم الحرية والمسؤولية وذلك حسب و جهة نظر القائم بالاتصال موضع الدراسة؟ وما المعوقات التي تعوق الممارسة الصحفية بحرية تامة بصحف الدراسة؟و:ما العوامل والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر في تحديد مستوى ورؤية و اتجاه الحرية والمسئولية المهنية لدى القائم بالاتصال في الصحف الليبية موضع الدراسة؟ وما اتجاهات القانونيين نحو مفهومي الحرية و المسئولية المهنية وحدودهما والعلاقة بينهما في نشر قضايا الجريمة في الصحف الليبية محل الدراسة؟وما العوامل التي يمكن أن تؤثر في تحديد مستوى الرضا عن العلاقة بين الصحافة والقانون في نشر قضايا الجريمة كما يراها القانونيين ؟وما مدى كفاية الضوابط القانونية لما ينشر من قضايا الجريمة في الصحف الليبية موضع الدراسة كما يراها القانونيين؟وكيف يقيم القانونيين حالة وحدود وطبيعة الحرية الصحفية الممنوحة خلال فترة الدراسة للصحف الليبية قيد الدراسة؟ وما تقييم القانونيين للمضمون المتخصص في مجال الجريمة المقدم في الصحف الليبية موضع الدراسة؟

أهداف الدراسة

وتتمثل في الآتي:التعرف والقياس لطبيعة ونوع وحدود وأبعاد العلاقة بين الحرية و المسئولية المهنية للصحف الليبية محل الدراسة فيما يتعلق بتغطية ومعالجة ونشر قضايا الجريمة في ضوء العوامل والمتغيرات الديموجرافية المختلفة للقائم بالاتصال بها. ورصد الضوابط و المعايير المهنية التي يلتزم بها القائم بالاتصال بصحف الدراسة عند انتقائه ومعالجته لقضايا الجريمة.والتعرف على اتجاهات عينة من القانونيين إزاء ما يتم نشره بصحف الدراسة حول قضايا الجريمة. والكشف عن أهم الضغوط التي يواجهها القائم بالاتصال في الصحف الليبية أثناء أدائهم لعملهم. والتعرّف على أساليب وطرق التناول والمعالجة الصحفية لنشر قضايا الجريمة في الصحف الليبية موضع الدراسة ضمن معرفة حدود الحرية والمسئولية المهنية. والكشف عن حجم الاهتمام الذي تكرسه الصحافة الليبية لقضايا الجريمة.وتحديد المضامين للقضايا والموضوعات ذات العلاقة بالجريمة ومصادرها ونوعها في الصحف الليبية عينة الدراسة.

المناهج المستخدمة في الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المناهج التالية المنهج الوصفي. و أساليبه الكمية والكيفية وذلك من خلال مسح مضمون الصحف المتخصصة بنشر قضايا الجريمة والتي لها علاقة بالشأن الأمني و القانوني:وهي صحف الميزان والعدالة وصدى المكافحة الصادرة في ليبيا؛ خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ وقد تم مسح كامل القضايا المتعلقة بالجريمة المنشورة بها والتي بلغت (١٤٤٥) مادة صحفية متنوعة نشرت بالصحف. وذلك مسح أراء وتوجهات القائم بالاتصال في الصحف محل الدراسة:حيث تم بطريقة المسح الشامل للقائم بالاتصال بالصحف محل الدراسة و قد بلغ عددهم في كل صحف الدراسة بـ (٣٨) صحفي وأيضاً مسح أراء وتوجهات عينة من جمهور القانونيين نحو موضوع الدراسة وكانت ممثلة للمجتمع المنتمي لنقابة المحامين الليبية بالطرق العلمية المتبعة في هذه الأمور. وكذلك استخدمت المنهج المقارن و المنهج الإحصائي.

أدوات الدراسة

وتمثلت في الاستبيان وأداة المقابلة وأداة الملاحظة و الأسلوب المكتبي.

مجالات وحدود الدراسة

تنقسم مجالات وحدود هذه الدراسة إلى الأقسام التالية وهي:المجال المكاني:تقع وحدات التحليل والاهتمام في مجتمع البحث ضمن حدود الدولة الليبية؛ ومكان القائمون بالاتصال بالصحف محل الدراسة وهي: الميزان و صدى المكافحة والعدالة التي موقعها مدينة طرابلس، وكذلك المقر الرئيسي للنقابة العامة للمحامين على مستوى البلد ومقر النقابة العامة للمحامين بطرابلس وبقية فروع ومكاتب النقابة في بقية المدن الليبية.والمجال البشري:والمجال البشري في هذه الدراسة يتمثل في كل القائمين بالاتصال بصحف الدراسة وكذلك في عينة من أعضاء النقابة العامة للمحامين وفروعها بليبيا.و المجال الزمني:حدد المجال الزمني للدراسة التحليلية لمضامين الصحف (الميزان،العدالة، صدى المكافحة) في الفترة من ٢٠٠٦/١/١ إلى ٢٠١٠/١٢/٣١م. وأما الدراسة الميدانية وفيما يتعلق بالقائم بالاتصال تحديداً جرت في عامي- ٢٠١١-٢٠١٢.أما جمهور القانونيين فكانت إجراءات دراستهم تمت خلال عام ٢٠١٢ وبداية عام ٢٠١٣ .

أهم نتائج الدراسة التحليلية بلغ عدد الأعداد التي خضعت للدراسة التحليلية من صحيفة الميزان ٥٢٤ عدداً وبنسبة بلغت ٣٦.٢% وبلغ عدد الأعداد التي خضعت للدراسة التحليلية من صحيفة العدالة ٣٦٠عدداً وبنسبة بلغت ٢٥% كما بلغ عدد الأعداد التي خضعت للدراسة التحليلية من صحيفة صدى المكافحة ٥٦١عدداً وبنسبة بلغت ٣٨.٨%. وفيما يخص الفنون الصحفية المستخدمة في نشر قضايا وأخبار الجريمة.أعلى نسبة تحصلت عليها صحيفة "الميزان " فيما يخص استخدامها فن" الخبر الصحفي" بنسبة بلغت ٤٤.٠% وجاءت صحيفة "صدى المكافحة" بنسبة بلغت ٤٢.٧%،وجاءت صحيفة "العدالة" بنسبة بلغت ٣٠.٨٣%، وعن القضايا التي نشرت في الصحف:أعلى نسبة تحصلت عليها صحيفة "الميزان" فيما يخص نوع "القضايا الاجتماعية" بنسبة بلغت ٣٦.٠%،وهي نسبة مرتفعة ومبررة كون القضايا الاجتماعية دوماً ذات صلة

بقضايا وأخبار الجريمة، وجاءت في المرتبة الثانية صحيفة "العدالة" بنسبة بلغت٢٥.٨%، وحلت في المرتبة الأخيرة صحيفة "صدى المكافحة" بنسبة بلغت ١٣.٣%.وبخصوص اتجاه مضمون المادة الصحيفة:أعلى نسبة تحصلت عليها صحيفة " العدالة " فيما يخص اتجاه المادة الصحفية لفئة سلبي بنسبة بلغت ٢٠.١٠%،بينما جاءت صحيفة "الميزان" بنسبة بلغت ١٩.٠%، وجاءت صحيفة صدى المكافحة" بنسبة بلغت ١١.٩%. وعن معوقات الحرية: وبخصوص نشر أخبار المنع من حضور الفعاليات العامة للإعلاميين تحصلت صحيفة "الميزان"على نسبة بلغت ٣٨.١%، و جاءت صحيفة "العدالة" بنسبة بلغت ٢٧.٢%، و جاءت صحيفة "صدى المكافحة" بنسبة بلغت ١٧.١%.وبخصوص حدود وطبيعة الحرية و الالتزام بأبعاد المسئولية المهنية والاجتماعية فيما يخص قضايا الدراسة: فيما يخص فئة قضايا جرائم رجال السياسة جاءت في المرتبة الأولى صحيفة"الميزان" بنسبة بلغت ٧.٤%،وجاءت صحيفة "العدالة" بنسبة بلغت ٤٤.٤%،وجاءت صحيفة "صدى المكافحة" بنسبة بلغت ٣.٦%. و جاءت فئة نشر قضايا الجريمة للمرأة في صحيفة "صدى المكافحة" بنسبة بلغت٣٥.٢%، وجاءت صحيفة "الميزان" بنسبة بلغت٢١.٥%، وجاءت صحيفة "العدالة"بنسبة بلغت ٢٠.٢%.وعن الالتزامات المهنية: جاءت فئة وجود أخبار و موضوعات بالمحكمة بخصوص إصدار أحكام على المتهمين في قضايا الجريمة لم تصدر أحكام المحكمة عليهم بعد في صحيفة "الميزان"بنسبة بلغت١٩.١%، وجاءت صحيفة"العدالة" بنسبة بلغت ١٦.٦%،وجاءت صحيفة "صدى المكافحة" بنسبة بلغت ١٠.٨%. وفيما يخص العلاقة مابين الالتزامات المهنية ووجود أخبار وموضوعات تخل بسمعة المهنة:أعلى نسبة بخصوص فئة الإسناد لمصادر موثوق بها تحصلت عليها صحيفة صدى المكافحة بنسبة بلغت ٥٣.٤% ،تلتها صحيفة الميزان بنسبة بلغت ٣٢.٤%، و جاءت صحيفة العدالة بنسبة بلغت ١٦.٦%. و بخصوص العلاقة مابين الالتزامات المهنية و و جود أخبار وموضوعات تبين تجاوزات بعض الإعلاميين فيما ينشر ويذاع عن القضايا:أعلى نسبة بخصوص الإجابة لفئة الإسناد لمصادر موثوق بها تحصلت عليها صحيفة صدى المكافحة حيث بلغت ٧١.٤% ،بينما جاءت صحيفة العدالة بنسبة بلغت ٣٦.١%، وجاءت صحيفة الميزان بنسبة بلغت ٢٣.٦%. وبخصوص العلاقة مابين حدود وطبيعة الحرية والالتزامات بأبعاد المسئولية المهنية والاجتماعية وطرق معالجة قضايا الجريمة:أعلى نسبة فيما يتعلق بفئة الإجابة التلميح دون التصريح لعدم خدش الحياء تحصلت عليها صحيفة صدى المكافحة بنسبة بلغت ٥٣.٤% ،بينما جاءت صحيفة العدالة بنسبة بلغت ٤٤.٤%، بينما جاءت صحيفة ٤٢.٧%. و عن العلاقة مابين حدود وطبيعة الحرية و الالتزامات بأبعاد المسئولية المهنية و الاجتماعية وطرق معالجة قضايا الجريمة:وفيما يتعلق بفئة الإجابة التصريح بدقائق الجريمة تحصلت صحيفة الميزان على ما نسبته ٨.٣%. و أما فيما يخص فئة الإجابة عدم ذكر أسماء

و عناوين أطراف الجريمة بشكل صريح تحصلت صحيفة العدالة على أعلى نسبة بلغت ٨٣.٣%،تلتها صحيفة الميزان بنسبة بلغت ٥٣.٤%،بينما تحصلت صحيفة صدى المكافحة على ما نسبته ٢٨.٥%. وعن العلاقة مابين حدود وطبيعة الحرية والالتزامات بأبعاد المسئولية المهنية و الاجتماعية لقضايا الجريمة للمرأة:أعلى نسبة فيما يتعلق بفئة الإجابة التلميح دون التصريح لعدم خدش الحياء تحصلت صحيفة صدى المكافحة على أعلى نسبة بلغت ٤٩.٣%، ،بينما جاءت صحيفة العدالة بنسبة بلغت ٤٤.٤%، وجاءت صحيفة الميزان بنسبة بلغت ٣٨.٢%. وفيا يخص العلاقة مابين حدود وطبيعة الحرية و الالتزامات بأبعاد المسئولية المهنية والاجتماعية لقضايا الجريمة للمشهورين من الفنانين ونجوم الرياضة وغيرهم:أعلى نسبة فيما يتعلق بفئة الإجابة التلميح دون التصريح لعدم خدش الحياء تحصلت صحيفة الميزان بلغت ٥٦.٤%،تلتها صحيفة العدالة بنسبة بلغت ٥٥.٦%،بينما تحصلت صحيفة صدى المكافحة على ما نسبته ٥٠.٨% .

أهم نتائج الدراسة الميدانية"القائم بالاتصال"

إن ما عدده ٢١ صحفي بنسبة بلغت ٥٥.٣% من أفراد مجتمع الدراسة هم من الذكور في مقابل ما عدده ١٧ صحفي وبنسبة بلغت ٤٤.٧% منهم هم من الإناث من القائمون بالاتصال بصحف الدراسة.. كما أكدت الدراسة بأن حالة الحريات الصحفية فيما يتعلق بنشر قضايا الجريمة يمكن وصفها بالحالة الجيدة وذلك يتضح من خلال الجمع بين فئتي (ممتازة) و(جيدة) بنسبة بلغت ٨١.٦%. وبخصوص أبعاد وحدود ومظاهر الحرية:أكدت الدراسة فيما يخص أبعاد وحدود و مظاهر الحرية الصحفية في الآتي:-فئة الكشف عن هوية المتضرر رغم عدم رغبته وهي لم يوافق على الإطلاق عليها القائم بالاتصال وذلك بنسبة بلغت ٦٣.٣%.وعن مستوى حرية التعبير: أكدت الدراسة فيما يخص مستوى حرية التعبير و ذلك على النحو الآتي:-مستوى حرية التعبير من جانب الإيجاب جاءت بمستوى ممارسة مرتفع بنسبة بلغت ٧٦.٣%. وفيما يخص رؤية القائم بالاتصال للمسئولية الاجتماعية في العمل الصحفي وحدود حريته، نذكر منها الآتي:- فئة (المسئولية الاجتماعية تعني التزام الصحفي بأخلاقيات ممارسة المهنة) ووافق عليها المبحوثين بنسبة بلغت ٨٩.٥%. كما أكدت الدراسة ومن خلال استخدام مجموعة من العبارات التي تقيس اتجاهات المبحوثين نحو مفهوم الحرية وذلك على النحو الآتي:- فئة (حرية الصحافة تعني أن يتحرى الصحفي المصداقية والدقة والحقيقة فيما ينشر) وافق عليها وبدرجة كبيرة المبحوثين بنسبة بلغت ٨٤.٢%. وبخصوص ممارسة الحرية في حدود المسئولية:أكدت الدراسة بأن ممارسة الحرية في حدود المسئولية بأنها مهمة جداً للقائم بالاتصال في الصحافة الليبية، وذلك يتضح لنا من خلال الجمع للنسب المئوية للمؤشرات الواردة في الجدول رقم (١٦١) بنسبة بلغت ١٠٠%.وعن معوقات حرية الممارسة الصحفية:أكدت الدراسة بأنه يوجد تق

صير إلي حد ما في العمل الصحفي في صحف الدراسة بما نسبته ٥٠% ، وهذا يعني أن التقصير يعد أحد معوقات العمل الصحفي. و عن الالتزام بأخلاقيات المهنة والمسئولية الاجتماعية:-أكدت الدراسة بأن أغلب القائمون بالاتصال يعرفون القوانين التي تنظم العمل الصحفي في ليبيا وذلك بنسبة بلغت ٨٩.٥%.

القانويون

أن ما عدده ١٩٥فرداً وبنسبة بلغت ٥٢.١% كانت للإناث ،وما عدده ١٧٩ فرداً و بنسبة بلغت ٤٧.٩% للذكور من المحامين. وحول اتجاهات القانونيين نحو مفهومي الحرية والمسئولية المهنية والحدود والعلاقة بينهما: أكدت الدراسة بأن القانونيين يعتقدون بأن الحرية بلا مسئولية تعني الفوضى ، ومن خلال الجمع بين فئتي (نعم) و(لا) والتي بلغت ١٠٠%،يتضح شبه إجماع من القانونيين على أن الحرية دون أي مسئولية تعني الفوضى. وعن مستوى الرضا عن العلاقة بين الصحافة والقانون في نشر قضايا الجريمة:يلاحظ بأن القانونيين راضون عن العلاقة بين الصحافة والقانون ونشر قضايا الجريمة، ويتضح ذلك من خلال الجمع بين فئتي راضي وإلي حد ما ،والتي بلغت ٥٩,٩%.وعن مدى كفاية الضوابط القانونية لما ينشر من قضايا عن الجريمة في الصحف محل الدراسة، نلاحظ من النتائج أن الإجابة لفئة (تحتاج إلى إعادة النظر وإلغاء بعض الضوابط القانونية التي تقيد حرية الصحافة) تحصلت على أعلى نسبة بلغت٨٦.١%. وبخصوص حالة وحدود و طبيعة الحرية الصحفية والرضا عنها: نلاحظ إنه لا يوجد أحد راضٍ عن تغطية الصحف محل الدراسة لأخبار الجريمة، في المقابل نلاحظ إن ما نسبته ٧١.٩%، غير راضون عن التغطية الصحفية لقضايا الجريمة ،تلتها ما نسبته ٢٨.١%، راضون إلي حد ما عن التغطية الصحفية للصحف محل الدراسة. و في ما يخص التأثير السلبي لنشر قضايا الجريمة: نلاحظ بخصوصها أن فئة الإجابة (إثارة غرائز القراء من خلال نشر بعض الموضوعات التي تعارض الدين والعرف كالعلاقات الجنسية وما قد يتبعها من انحرافات كتعاطي المخدرات والسرقة وغيرها) وتحصلت على بنسبة بلغت ٤٢.٢%. و إجابات القانونيين الذين يحبذون نشر قضايا الجريمة مع تحليل كافة جوانبها النفسية و الاجتماعية والتربوية والقانونية ...الخ.

***أطروحة دكتوراه في الإعلام تقدمت بها الباحثة إلى قسم الإعلام بمدرسة الإعلام والفنون بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا – طرابلس٢٠١٦م تحت إشراف:أ.د. عابدين الدردير الشريف أستاذ الإعلام بكلية الفنون والإعلام بجامعة الزيتونة بليبيا.**